البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تموز 2016

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.3٪ خلال الربع الأول من عام 2016 مقابل نمو نسبته 2.0٪ خلال ذات الربع من عام 2015. وواصل المستوى العام للأسعار تراجعه، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2016 وبنسبة 1.4٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.6٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2016 ليصل إلى 14.7٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.9٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية النصف الاول من عام 2016 بمقدار 1,402.4 مليون دولار (9.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 12,751.1 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية النصف الاول من عام 2016 بمقدار 510.8 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,116.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية النصف الاول من عام 2016 بمقدار 1,062.7 مليون دينار (5.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,166.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية النصف الاول من عام 2016 بمقدار 402.5 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 33,001.0 مليون دينار، وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 209.5 مليون دينار (3.2٪)، وارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 193.0 مليون دينار (0.7٪).
- انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 44.9 نقطة (2.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,091.4 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 158.6 مليون دينار خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 94.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية أيار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 230.0 مليون دينار ليبلغ 15,716.0 مليون دينار (57.8٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 44.0 مليون دينار ليصل إلى 9,434.5 مليون دينار (34.7٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) 92.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أيار 2016 مقابل 93.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 بنسبة 5.6٪ لتبلغ 2,050.3 مليون دينار، بينما انخفضت المستوردات بنسبة 0.3٪ لتبلغ 5,891.7 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.8٪ ليصل إلى 3,841.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الأول من عام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 3.6٪ وارتفاع مدفوعات السفر بنسبة 6.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2016 انخفاضاً بنسبة 4.3٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2016 ارتفاعاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 1,106.7 مليون دينار (17.7٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 557.7 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال خلال الربع الأول من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 19.3٪ من GDP مقارنة مع 11.4٪ من GDP خلال الربع الأول من عام 2015. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 355.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة مع 237.6 مليون دينار خلال خلال الربع الأول من عام 2015. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2016 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 25,354.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 24,412.8 مليون دينار في نهاية عام 2015.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 1,402.4 مليون دولار (9.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 12,751.1 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 510.8 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,116.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 1,062.7 مليون دينار (5.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,166.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 402.5 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 33,001.0 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفوائد على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك باستثناء الجاري مدين، في حين انخفضت أسعار الفوائد على كافة أنواع الودائع لدى البنوك باستثناء ودائع التوفير، وذلك في نهاية النصف الأول من عام 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015.

- انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 44.9 نقطة (2.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 2,091.4 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 1,173.9 مليون دينار (6.5٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2015 لتصل إلى 16,810.8 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية حزيران			
2016	2015		2015
US$ 12,751.1 -9.9٪	US$ 13,659.1 -3.0٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,153.5 0.5٪
32,116.3 1.6٪	30,710.7 5.0٪	السيولة المحلية	31,605.5 8.1٪
22,166.2 5.0٪	20,253.1 5.1٪	التسهيلات الائتمانية	21,103.5 9.5٪
19,179.0 6.0٪	17,469.2 1.0٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	18,098.1 4.6٪
33,001.0 1.2٪	31,783.8 5.0	إجمالي ودائع العملاء	32,598.5 7.7٪
26,207.5 0.7٪	25,317.1 5.4٪	ودائع بالدينار	26,014.5 8.3٪
6,793.5 3.2٪	6,466.7 3.5٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,584.0 5.4٪
25,825.1 0.1٪	24,900.8 3.9٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	25,799.7 7.6٪
21,168.9 0.03٪	20,354.7 4.0٪	ودائع بالدينار	21,163.0 8.1٪
4,656.2 0.4٪	4,546.1 3.3٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,636.7 5.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

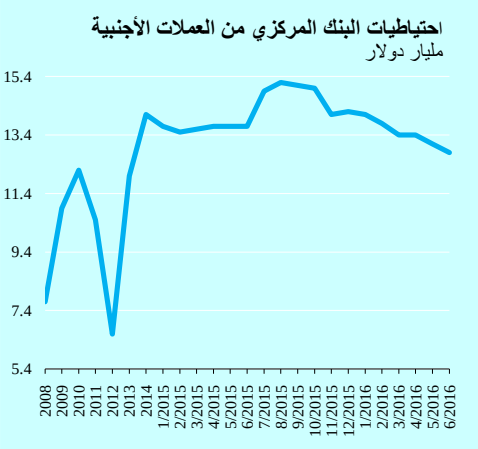

انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 1,402.4 مليون دولار (9.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 12,751.1 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 510.8 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتبلغ 32,116.3 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,470.3 مليون دينار (5.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية النصف الاول من عام 2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 127.4 مليون دينار (0.5٪) عن مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 27,799.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,340.1 مليون دينار (5.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

- ارتفع النقد المتداول في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 383.4 مليون دينار (9.7٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2015 ليبلغ 4,316.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 130.2 مليون دينار (3.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015.

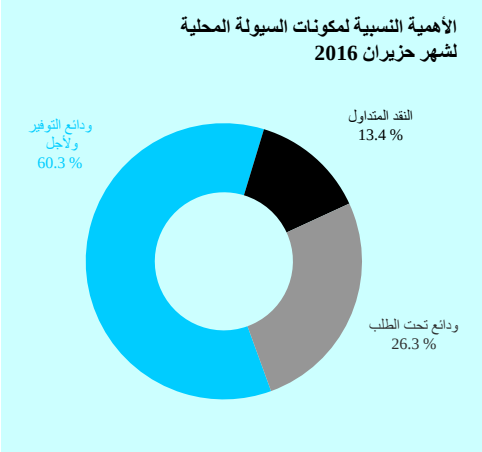

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 1,071.7 مليون دينار (4.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 1,737.2 مليون دينار (8.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 993.2 مليون دينار (17.2٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 78.4 مليون دينار (0.3٪).

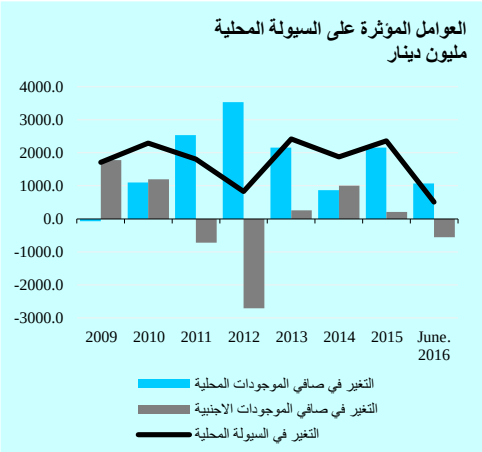

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية النصف الأول من عام 2016 بمقدار 560.9 مليون دينار (6.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض مقداره 266.9 مليون دينار (3.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2015. وقد تأتى ذلك نتيجة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 480.7 مليون دينار (4.7٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 80.2 مليون دينار (4.0٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2015		نهاية حزيران 2015	2016
8,137.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,665.4**	**7,576.4**
10,124.2	البنك المركزي	10,159.8	9,643.5
-1,986.9	البنوك المرخصة	-2,494.4	-2,067.1
23,468.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**23,045.3**	**24,539.9**
-5,781.8	البنك المركزي، منها:	-5,813.7	-4,788.7
1,519.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,589.2	1,601.6
-7,324.1	أخرى (صافي*)	-7,426.3	-6,413.2
29,250.2	البنوك المرخصة	28,859.1	29,328.5
10,220.9	الديون على القطاع العام (صافي)	10,356.9	10,337.8
18,681.3	الديون على القطاع الخاص	18,040.9	19,780.5
348.0	أخرى (صافي)	461.3	-789.8
31,605.5	**السيولة المحلية (M2)**	**30,710.7**	**32,116.3**
3,933.2	**النقد المتداول**	**3,934.6**	**4,316.6**
27,672.3	**الودائع، منها:**	**26,776.1**	**27,799.7**
4,709.6	بالعملات الأجنبية	**4,606.0**	**4,727.9**

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2015		حزيران 2015	حزيران 2016
3.75	إعادة الخصم	4.00	3.75
3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.75	3.50
1.50	نافذة الإيداع	1.75	1.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.75	2.50
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.75	2.50
	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.5	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

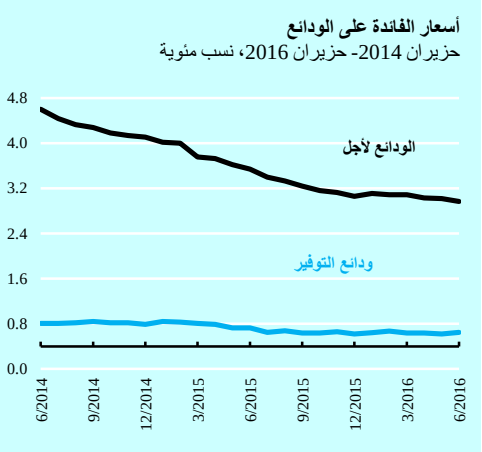

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2016 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 2.97٪، لينخفض بذلك بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2015.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران 2016 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.65٪ ليرتفع بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر حزيران 2016 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.25٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 7 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

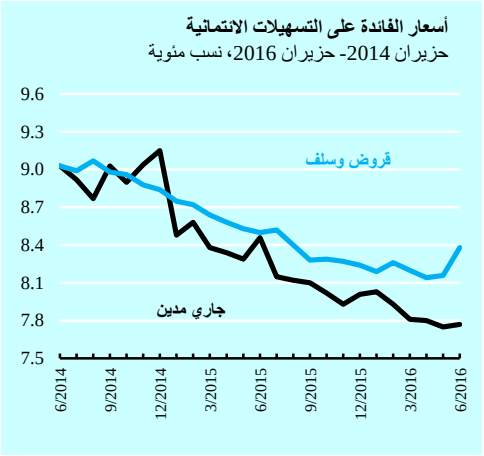

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران 2016 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.77٪، لينخفض بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر حزيران 2016 بمقدار 68 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.59٪، ليرتفع بذلك بمقدار 89 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.
- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران 2016 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 22 نقطة أساس ليبلغ 8.38٪، ليرتفع بذلك بمقدار 14 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران 2016 ما نسبته 8.39٪ مرتفعاً بمقدار 2 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2016 ما مقداره 541 نقطة أساس ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 23 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2015		حزيران 2015	حزيران 2016	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.32	تحت الطلب	0.38	0.25	-7
0.62	توفير	0.73	0.65	3
3.06	لأجل	3.54	2.97	-9
	التسهيلات الائتمانية			
8.70	كمبيالات واسناد مخصومة	9.52	9.59	89
8.24	قروض وسلف	8.50	8.38	14
8.01	جاري مدين	8.46	7.77	-24
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.46	8.39	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2016 ما مقداره 1,062.7 مليون دينار، أو ما نسبته (5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 978.6 مليون دينار (5.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية النصف الأول من عام 2016، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى" والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 326.4 مليون دينار (6.3٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 312.3 مليون دينار (6.4٪)، يليه التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع التجارة العامة بمقدار 96.7 مليون دينار (2.5٪) وقطاع خدمات النقل بمقدار 70.5 مليون دينار (27.1٪). وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية النصف الاول من عام 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1080.8 مليون دينار (6.0٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 23.0 مليون دينار (7.1٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 1.7 مليون دينار (19.0٪). في المقابل انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 32.3 مليون دينار (1.5٪) و 10.5 مليون دينار (2.2٪) على الترتيب، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2016 ما مقداره 33,001.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 402.5 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,522.8 مليون دينار (5.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار

220.7 مليون دينار (8.1٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 162.9 مليون دينار (4.5٪)، وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 25.4 مليون دينار (0.1٪) في حين انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 6.5 مليون دينار (1.5٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في النصف الأول من عام 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 209.5 مليون دينار (3.2٪)، وارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 193.0 مليون دينار (0.7٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر حزيران من عام 2016 بمقدار 44.6 مليون دينار (24.3٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 138.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 85.1 مليون دينار (45.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,195.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 113.3 مليون دينار (8.7٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2015.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2016 بواقع 31.7 مليون سهم (21.9٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 113 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 21.7 مليون سهم (10.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الاول من عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,062.4 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,288.4 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2016 انخفاضاً قدره 27.1 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,091.4 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 68.0 نقطة (3.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 44.9 نقطة (2.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 مقابل انخفاض قدره 49.9 نقطة (2.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 132.6 نقطة (7.7٪)، والقطاع المالي بمقدار 106.6 نقطة (3.7٪)، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 164.9 نقاط (8.9٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

2015		حزيران 2015	حزيران 2016
2,136.3	الرقم القياسي العام	**2,115.6**	**2,091.4**
2,906.2	القطاع المالي	2,811.8	2,799.5
1,848.8	قطاع الصناعة	1,855.5	2,013.7
1,726.7	قطاع الخدمات	1,790.3	1,594.1

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2016 ما مقداره 16.8 مليار دينار، منخفضة بمقدار 244.9 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر

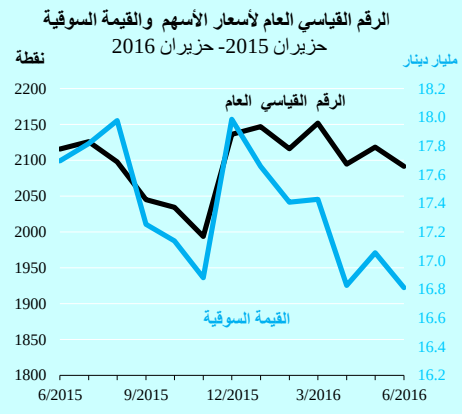

السابق، مقابل انخفاض بلغ 400.5 مليون دينار (2.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,173.9 مليون دينار (6.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض بلغ 387 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2015		حزيران 2015	حزيران 2016
3,417.1	حجم التداول	271.7	138.7
13.9	معدل التداول اليومي	12.4	6.6
17,984.7	القيمة السوقية	17,695.6	16,810.8
2,585.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	226.7	113.0
10.6	صافي استثمار غير الأردنيين	-6.9	-3.1
981.7	شراء	56.9	35.2
971.1	بيع	63.8	38.3

المصدر: بورصة عمان.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر حزيران من عام 2016 تدفقاً سالباً بلغ 3.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 6.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2016 ما قيمته 35.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 38.3 مليون دينار، أما خلال النصف الاول من عام 2016 فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 141.3 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب بلغ 8.5 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2016 بنسبة 2.3٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0٪ خلال نفس الربع من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.8٪ خلال الربع الأول من عام 2016 مقابل نمو نسبته 5.1٪ خلال نفس الربع من عام 2015.

- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعه خلال النصف الأول من عام 2016 وبنسبة 1.4٪ مقابل تراجع نسبته 0.6٪ خلال ذات الفترة من عام 2015.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2016 ليصل إلى 14.7٪ (13.0٪ للذكور و22.8٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.9٪ (10.1٪ للذكور و20.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.6٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، شهد الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2016 تحسناً في أدائه، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول من عام 2016 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.3٪ مقابل 2.0٪ خلال نفس الربع من عام 2015. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.4٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5٪ خلال الربع الأول من عام 2016، مقابل نمو نسبته 2.0٪ خلال نفس الربع من عام 2015. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 5.1٪ خلال الربع الأول من عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 1.4٪ مقابل 3.1٪ خلال الربع الأول من عام 2015، ويعزى ذلك، في جانب منه الى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدورها في تقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2016
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	-	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.8	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2016-2013

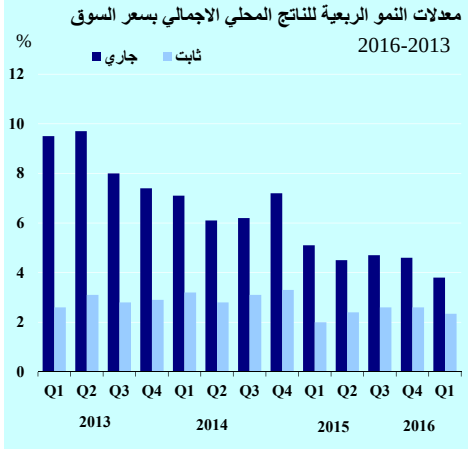

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الاول من عام 2016 "النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، و"الكهرباء والمياه" (0.3 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، والانشاءات (0.1 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 47.8٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من العام الحالي.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2016 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، والانشاءات بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات الزراعة، والصناعة التحويلية، و"منتجو الخدمات الحكومية" تباطؤاً في ادائها، فيما شهد قطاع الصناعة الاستخراجية تراجعاً في أدائه. وقد سجل قطاع العقارات استقراراً في أدائه عند نفس المستوى المسجل خلال الربع الأول من عام 2015.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	الربع الأول		الربع الأول	
	2015	2016	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	2.3	2.0	2.3
الزراعة	7.7	6.4	0.3	0.2
الصناعات الاستخراجية	10.1	-8.4	0.2	-0.1
الصناعات التحويلية	1.0	0.9	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	1.8	16.4	0.0	0.3
الإنشاءات	-3.4	2.6	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.2	1.7	0.1	0.2
المطاعم والفنادق	-6.0	0.7	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.8	3.0	0.3	0.5
الخدمات المالية	5.2	5.1	0.5	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.0	3.1	0.1	0.1
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	1.3	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.3	4.0	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (4.4٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها، الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية (18.4-٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	2015	المؤشـــر	2015	الفترة المتاحة	2016
-1.2	**-8.8**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية ****	**-**		**-4.6**
-0.7	-0.5	المنتجات الغذائية	-		-15.1
0.2	45.9	منتجات التبغ	-		3.2
-0.8	-1.7	المنتجات النفطية المكررة	-		-36.7
0.3	63.8	صنع الملابس	-	أيار	116.2
0.6	3.4	صنع المنتجات المعادن اللافلزية	-		-11.8
-0.6	-10.8	المنتجات الكيميائية	-		9.7
1.6	**16.9**	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية****	-		**-18.4**
0.0	-38.3	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-		-10.8
-0.2	-55.6	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		-18.4
7.2	**-12. 5**	**المساحات المرخصة للبناء**	**-21.5**	كانون ثاني – أيار	**-3.7**
-2.8	**-7.9**	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-15.0**		**4.4**
-1.7	**-0.7**	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-0.5**		**-14.1**
16.7	**-3.5**	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**6.2**	كانون ثاني – حزيران	**-8.8**
-0.5	**-7.4**	**عدد المغادرين**	**-13.1**		**-2.9**
22.4	**-2.0**	**حجم التداول في سوق العقار**	**-11.0**		**-6.1**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

**: – تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات انتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

– مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

الأسعـــار

واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعه خلال النصف الأول من عام 2016 وبنسبة 1.4٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.6٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكل أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "الوقود والإنارة" (7.8-٪)، و"النقـــل" (7.0-٪) و"اللحوم والدواجن" (8.1-٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال النصف الأول من العام الحالي بمقدار (2.0-) نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها مجموعة "الثقافة والترفيه" (5.1٪)، و"الملابس والأحذية" (3.5٪)، والإيجارات (3.0٪).

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال النصف الأول للأعوام (2016-2008)

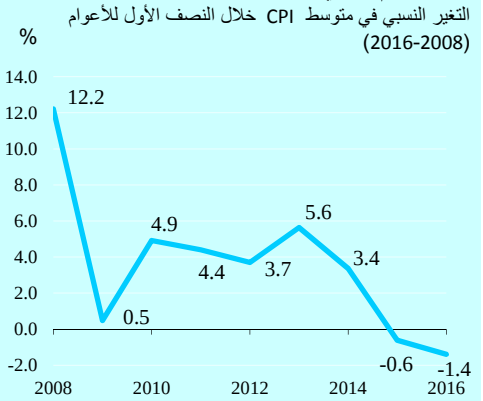

التضخم خلال النصف الأول للاعوام 2015 - 2016

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		النصف الأول		النصف الأول	
		2015	2016	2015	2016
جميع المواد	100.00	-0.6	-1.4	-0.6	-1.4
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.36	1.1	-3.4	0.4	-1.1
اللحوم والدواجن	8.24	0.8	-8.1	0.1	-0.7
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-0.3	-1.9	0.0	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	-2.6	-7.2	-0.1	-0.3
الفواكه والمكسرات	2.73	8.3	-4.7	0.2	-0.1
الزيوت والدهون	1.92	3.4	2.6	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	4.3	1.6	0.2	0.1
3) الملابس والأحذية	3.55	6.1	3.5	0.2	0.1
4) المساكن، منها:	21.92	1.4	0.7	0.3	0.2
الإيجارات	15.57	5.6	3.0	0.9	0.5
الوقود والإنارة	4.85	-11.6	-7.8	-0.6	-0.4
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	2.3	1.0	0.1	0.0
6) الصحة	2.21	4.1	1.4	0.1	0.0
7) النقل	13.58	-14.5	-7.0	-2.2	-0.9
8) الاتصالات	3.50	0.2	-0.3	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	3.8	5.1	0.1	0.1
10) التعليم	5.41	3.7	1.1	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.83	1.9	1.1	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	1.4	0.8	0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر حزيران 2016 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.1 بالمقارنة مع الشهر السابق (أيار 2016)، ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "التبغ والسجائر" (4.6٪)، و"الثقافة والترفيه" (2.3٪)، و"النقل" (2.0٪).

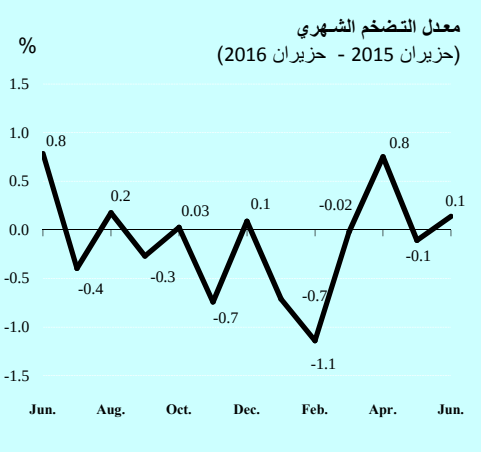

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2016 ليصل إلى 14.7٪ (13.0 للذكور و22.8 للإناث) وذلك مقابل 11.9٪ (10.1 للذكور و 20.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2015.

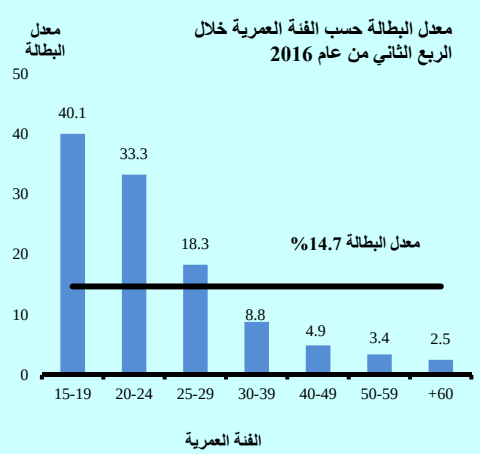

- سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 40.1٪) و 20-24 سنة (بواقع 33.3٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.5٪ (59.6٪ للذكور و 13.3٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2016، بالمقارنة مع 37.6٪ (61.3٪ للذكور و 13.7٪ للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.1٪ خلال الربع الثاني من عام 2016، وذلك مقابل 33.1٪ خلال عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.4٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.5٪)، والتعليم (11.7٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.8٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 158.6 مليون دينار خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 94.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (211.3 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 369.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 363.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع اجمالي الدين العام الداخلي في نهاية أيار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 230.0 مليون دينار ليبلغ 15,716.0 مليون دينار (57.8٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 44.0 مليون دينار ليبلغ 9,434.5 مليون دينار (34.7٪ من GDP).
- وعليه، بلغ اجمالي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 25,150.5 مليون دينار (92.5٪ من GDP) في نهاية أيار 2016 مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

أداء الموازنة العامة خلال الخمس شهر الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر أيار من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 137.7 مليون دينار أو ما نسبته 31.1٪ لتصل إلى 579.9 مليون دينار. كما ارتفعت الايرادات العامة خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 149.1 مليون دينار أو ما نسبته 5.2٪ لتصل إلى 3,011.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 206.3 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 57.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	أيار		معدل النمو	كانون ثاني – أيار		معدل النمو
	2015	2016		2015	2016	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**442.2**	**579.9**	**31.1**	**2,862.2**	**3,011.3**	**5.2**
الإيرادات المحلية، منها:	420.6	520.8	23.8	2,593.7	2,800.0	8.0
الإيرادات الضريبية، منها:	314.5	353.1	12.3	1,854.1	1,991.3	7.4
ضريبة المبيعات	241.0	266.9	10.7	1,117.1	1,179.4	5.6
الإيرادات الأخرى	104.4	165.9	58.9	732.5	801.3	9.4
المنح الخارجية	21.6	59.1	173.6	268.5	211.3	-21.3
إجمالي الإنفاق، منها:	**701.8**	**716.4**	**2.1**	**2,957.1**	**3,169.9**	**7.2**
النفقات الرأسمالية	126.9	98.0	-22.8	300.7	304.3	1.2
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-259.6**	**-136.5**	-	**-94.9**	**-158.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 206.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.0٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لـتصل إلى 2,800 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 137.2 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 68.8 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.3 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

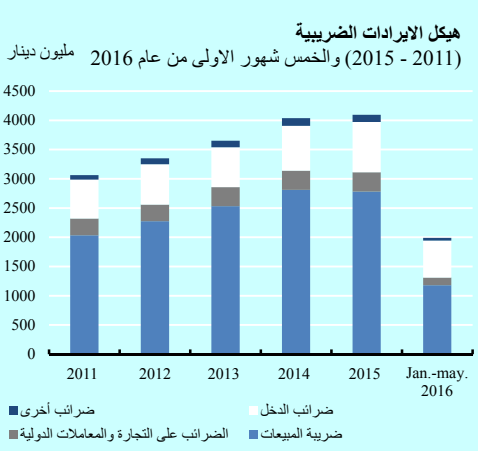

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 137.2 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 1,991.3 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.1٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 62.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.6٪ لتبلغ 1,179.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 59.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 28.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 18.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 15.2 مليون دينار، بينما انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 0.1 مليون دينار.
- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 75.0 مليون دينار أو ما نسبته 13.5٪ لتصل إلى 631.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك 31.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 81.2 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 6.2 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 84.3٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 532.5 مليون دينار.

- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 2.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 48.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.4٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 2.3 مليون دينار أو ما نسبته 1.7٪ لتبلغ 131.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك 6.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 68.8 مليون دينار أو ما نسبته 9.4٪ لتصل إلى 801.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة ارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 138.0 مليون دينار لتبلغ 304.4 مليون دينار، بينما انخفضت حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 62.1 مليون دينار لتبلغ 131.1 مليون دينار (منها 121.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 170.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015)، كما انخفضت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.2 مليون دينار لتبلغ 365.8 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 0.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.2٪ لتصل إلى 7.4 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 57.2 مليون دينار أو ما نسبته 21.3٪ لتبلغ 211.3 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

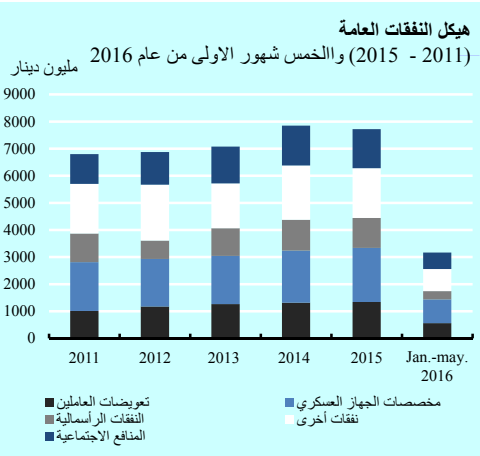

شهدت النفقات العامة خلال شهر أيار من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 14.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 716.4 مليون دينار. كما شهدت النفقات خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 212.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 3,169.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 209.2 مليون دينار وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 3.6 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 بمقدار 209.2 مليون دينار أو ما نسبته 7.9٪ لتصل إلى 2,865.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 60.6 مليون دينار ليصل إلى 878.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 30.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 14.7 مليون دينار ليصل إلى 613.1 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.4٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان

الاجتماعي) بمقدار 5.4 مليون دينار لتبلغ 560.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته 19.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 59.9 مليون دينار ليبلغ 170.9 مليون دينار ليشكل ما نسبته 6.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 29.9 مليون دينار ليبلغ 353.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 8.6 مليون دينار لتبلغ 63.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 2.2٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 3.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 304.3 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

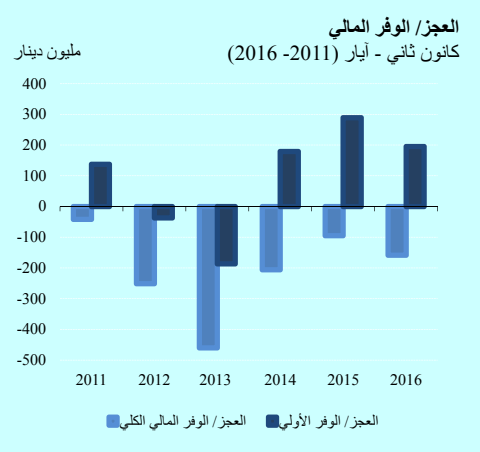

- سجّلت الموازنة العامة خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 158.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 94.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 195.2 مليون دينار مقابل وفراً أولياً مقداره 288.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

الدين العام

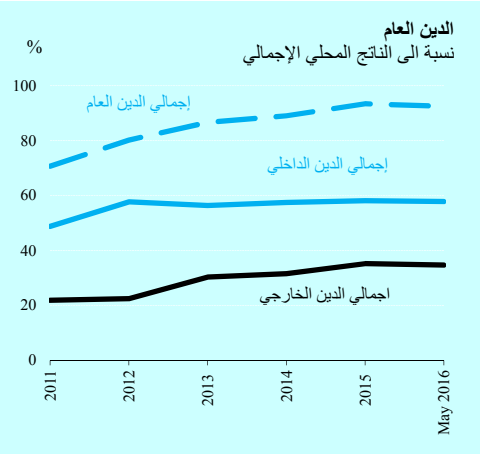

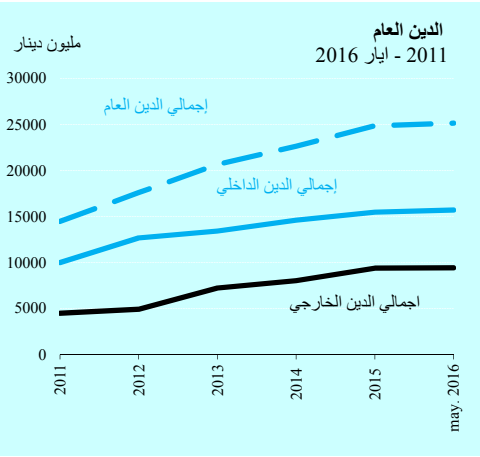

- ارتفع اجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في نهاية أيار 2016 بمقدار 230.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 15,716.0 مليون دينار (57.8٪ من GDP). في حين انخفضت قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2015 بمقدار 321.0 مليون دينار لتبلغ 1,708.0 مليون دينار ومحصلة لذلك ارتفع صافي الدين العام الداخلي (اجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) بمقدار 550.0 مليون دينار ليبلغ 14,007.0 مليون دينار، وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية أيار 2016 بمقدار 358.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 لتبلغ 12,742.0 مليون دينار، في حين انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 472.0 مليون دينار،

ومن ناحية أخرى انخفض اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 2,471.0 مليون دينار نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 71.0 مليون دينار ليصل إلى 1,918.0 مليون دينار،كما انخفض رصيد سندات المؤسسات المستقلة على مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 بمقدار 10 مليون دينار ليبلغ 553.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية أيار 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 44.0 مليون دينار ليبلغ 9,434.5 مليون دينار (34.7٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.1٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.6٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 7.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.0٪، و15.3٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.

- ارتفع اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية أيار 2016 بمقدار 274.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 25,150.5 مليون دينار (92.5٪ من GDP) مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الخمس شهور الأولى من عام 2016 ما مقداره 639.5 مليون دينار (منها 83.2 مليون دينار فوائد) مقابل 240.0 مليون دينار (منها 80.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2015.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تعديل أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2016		معدل النمو
		تموز	آب	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	580	555	-4.3
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	745	720	-3.4
السولار	فلس/لتر	440	425	-3.4
الكاز	فلس/لتر	440	425	-3.4
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	251.7	290.9	15.6
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	347	332	-4.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	352	337	-4.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	367	352	-4.1
الإسفلت	دينار/طن	275.9	279.8	1.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/8/1

- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر بالإضافة إلى اعفاء مدخلات انتاج القطاع من كل الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).

- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).

- أقر مجلس الوزراء حزمة من الاجراءات المالية، تتضمن ما يلي: (حزيران 2016).
  - رفع أسعار السجائر 50 فلس في المنطقة الجمركية (داخل أراضي المملكة) و100 فلس بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
  - إلغاء قرار تخفيض الضرائب والجمارك على الألبسة والأحذية.
  - تخفيض نسب الاستهلاك على السيارات المستعملة المستوردة لغايات تحديد قيمة الضرائب والرسوم من أجل الوضع الاستهلاك المحلي.
  - رفع بدل نقل ملكية السيارات لجميع المركبات ما عدا النقل العمومي، على أن يكون مقدار الزيادة 50 دينارا للسيارات التي تقل فيها سعة المحرك عن 1500 سي سي، و100 دينار حتى 2000 سي سي، و400 دينار للسيارات حتى 3 الاف سي سي، و550 دينار للسيارات حتى 4 الأف سي سي و700 دينار للسيارات التي تزد سعة محركها على 4 الاف سي سي.
  - رفع سعر بيع كل لتر من السولار والكاز والبنزين بأنواعه بمقدار 25 فلس.
  - رفع الضريبة الخاصة على الكحول والأنبذة من 3.75 إلى 5.5 دينار لكل لتر بالمنطقة الجمركية.

- قرر مجلس الوزراء إلغاء تخفيض رسم البيع وضريبة بيع العقار بنسبة 50٪ المفروضة على الأراضي (تموز 2016).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).

- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
- اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون دولار مقدمة من دولة الكويت، للمساهمة في دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (كانون ثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 39 مليون دولار كندي مقدمة من الحكومة الكندية، تستهدف قطاع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال تمويل مشروعين، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - 19.85 مليون دولار كندي لدعم "التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع الطاقة المتجددة".
  - 19.1 مليون دولار كندي لمشروع "تنمية المشاريع في وادي الأردن".
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 200 الف دولار مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع بناء قدرات جمعيات المنتجين الريفيين في إطار برنامج القرى الصحية (شباط 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة اضافية بقيمة 16.4 مليون دولار مقدمة من الحكومة اليابانية، وذلك خارج نطاق المساعدات الثنائية المقدمة للمملكة، بهدف المساعدة في تخفيف الأعباء الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين (آذار 2016).

- وافقت الحكومة على المنحة البريطانية بقيمة 34 مليون دولار لدعم المجتمعات المضيفة الاردنية واللاجئين السوريين، بتمويل من وزارة التنمية الدولية/ المملكة المتحدة وتنفذه منظمة ميرسي كور، وتأتي هذه المنح كجزء من متابعة مخرجات مؤتمر لندن لدعم خطة الاستجابة الوطنية (2016–2018) (حزيران 2016).

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة مليون يورو مقدمة من الوكالة الفرنسية للإنماء في اطار مذكرة التفاهم الثالثة بين الطرفين للفترة (2016–2018)، لتغطية تكلفة الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات للمؤسسات والوزارات المعنية وتمويل إعداد الدراسات التحضيرية في أية مجالات قد تحتاجها الحكومة الأردنية، بالإضافة إلى تمويل القطاعات ذات الأولوية مثل المياه والصرف الصحي، الطاقة، تنمية البلديات والمدن، النقل، إدارة النفايات الصلبة، تشجيع القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، والبيئة (حزيران 2016).

- توقيع اتفاقية وثيقة بروتوكول لمنحة بقيمة 27.9 مليون دينار مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وذلك لدعم وزارة التربية والتعليم في تقديم خدمات تعليمية نوعية للأطفال المتأثرين بالأزمة السورية، ويعتبر هذا المشروع أحد المشاريع التي تعالج اولوية وردت ضمن خطة الاستجابة الاردنية (2016–2018) وكمتابعة لمخرجات مؤتمر لندن (تموز 2016).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2016 بنسبة 9.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 497.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 5.6٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 2,050.3 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر أيار من عام 2016 بنسبة 6.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,200.6 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 0.3٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 5,891.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر أيار من عام 2016 انخفاض نسبته 14.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 702.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 2.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 3,841.4 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر حزيران من عام 2016 بنسبة 18.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 196.9 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 1.7٪ خلال شهر حزيران من عام 2016 مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 73.4 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 3.6٪ لتصل إلى 1,300.1 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 6.9٪ لتصل إلى 441.9 مليون دينار، خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة بذات الفترة من عام 2015.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2016 بنسبة 4.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل عام 2015 ليصل إلى 238.0 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.3٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 1,274.2 مليون دينار.
- ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 1,106.7 مليون دينار (17.7٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة مع عجز مقداره 557.7 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال عام الربع الأول من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 19.3٪ من GDP في عام 2016 مقارنة مع 11.4٪ من GDP في عام 2015.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 355.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة بحوالي 237.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 25,354.6 مليون دينار مقارنة مع 24,412.8 مليون دينار في نهاية الربع الأول من عام 2015.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 147.9 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 17.4 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 165.3 مليون دينار ليبلغ 7,598.5 مليون دينار مقارنة بذات الفترة عام 2015.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

كانون ثاني – أيار

	2015 القيمة	معدل النمو (٪) 2015/2014	2016 القيمة	معدل النمو (٪) 2016/2015
التجارة الخارجية	7,763.8	-12.0	7,598.5	-2.1
الصادرات الكلية	2,172.4	-10.9	2,050.3	-5.6
الصادرات الوطنية	1,854.7	-12.2	1,706.8	-8.0
المعاد تصديره	317.7	-2.4	343.5	8.1
المستوردات	5,909.1	-12.0	5,891.7	-0.3
الميزان التجاري	-3,736.7	-12.7	-3,841.4	2.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

كانون ثاني – أيار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	376.3	368.5	-2.1
السعودية	287.9	286.5	-0.5
الهند	174.4	147.4	-15.5
العراق	264.3	140.5	-46.8
الكويت	36.1	82.3	128.0
الإمارات	87.1	79.0	-9.3
قطر	36.1	44.5	23.3
المستوردات			
الصين	750.2	782.1	4.3
السعودية	1,079.3	681.8	-36.8
الولايات المتحدة الامريكية	361.0	382.4	5.9
ألمانيا	311.6	265.9	-14.7
ايطاليا	206.0	249.9	21.3
رومانيا	67.0	249.5	272.4
تركيا	170.2	205.7	20.9
الامارات	203.6	204.5	0.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 انخفاضاً نسبته 5.6٪ لتصل إلى 2,050.3 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 147.9 مليون دينار أو ما نسبته 8.0٪ لتصل إلى 1,706.8 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 8.1٪ لتصل إلى 343.5 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,854.7**	**1,706.8**	**-8.0**
الملابس	**363.4**	**345.4**	**-5.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	326.5	303.6	-7.0
منتجات دوائية وصيدلية	**150.7**	**183.5**	**21.8**
السعودية	36.5	43.8	20.0
الجزائر	14.5	25.4	75.2
العراق	17.1	20.7	21.1
السودان	16.1	15.9	-1.2
الفوسفات	**124.6**	**144.6**	**16.1**
الهند	90.7	89.5	-1.3
أندونيسيا	17.7	24.9	40.7
البوتاس	**173.0**	**105.6**	**-39.0**
الهند	48.1	28.0	-41.8
ماليزيا	34.5	21.8	-36.8
الصين	33.2	16.0	-51.8
الخضروات	**142.5**	**97.3**	**-31.7**
الإمارات	20.1	20.6	2.5
الكويت	15.0	20.1	34.0
السعودية	19.3	17.6	-8.8
الأسمدة	**53.6**	**68.3**	**27.4**
الهند	26.9	24.1	-10.4
العراق	7.0	23.0	228.6
تركيا	3.0	11.7	290.0
الورق والكرتون	**51.1**	**48.4**	**-5.3**
السعودية	18.7	24.2	29.4
العراق	16.9	12.1	-28.4
الامارات	3.4	3.9	14.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**
  - تراجعت صادرات البوتاس بمقدار 67.4 مليون دينار (39.0٪) لتصل إلى 105.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وماليزيا والصين على ما نسبته 62.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 45.2 مليون دينار (31.7٪) لتصل إلى 97.3 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الكويت والإمارات والسعودية على ما نسبته 59.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

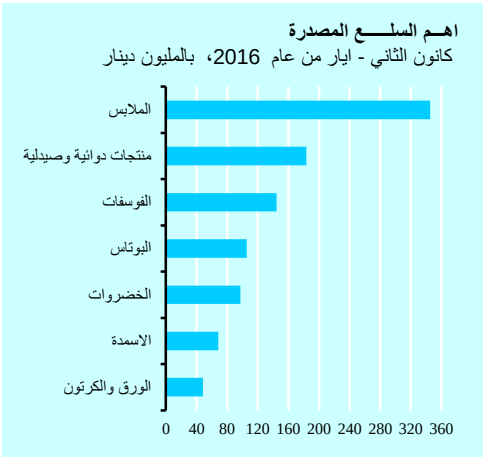

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 32.8 مليون دينار (21.8٪)، لتصل إلى 183.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 57.7٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 20.0 مليون دينار (16.1٪) لتصل إلى 144.6 مليون دينار، حيث ارتفعت الكميات المصدرة بنسبة 27.9٪ فيما انخفضت أسعار الفوسفات بنسبة 9.2٪، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وأندونيسيا على ما نسبته 79.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

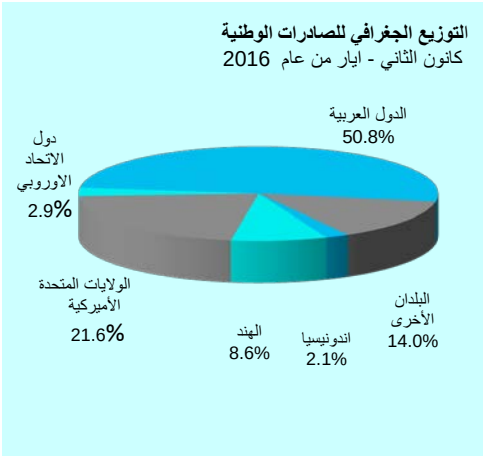

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والبوتاس والخضروات والأسمدة و"الورق والكرتون" خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 على ما نسبته 52.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.1٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات وقطر على ما نسبته 67.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 مقابل 68.1٪ خلال الفترة المماثلة عام 2015.

ومن الجدير ذكره أن الصادرات الوطنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت بنسبة 9.5٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 لتشكل ما نسبته 30.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 25.7٪ خلال ذات الفترة من عام 2015.

المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 بنسبة 0.3٪ لتصل إلى 5,891.7 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 12.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

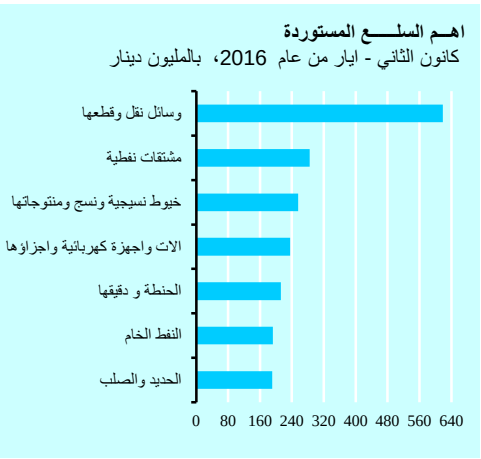

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 229.7 مليون دينار، أو ما نسبته 44.7٪، لتصل إلى 284.3 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة إضافةً إلى تشغيل خط ميناء الغاز المسال في العقبة. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإسبانيا وإيطاليا ما نسبته 72.7٪ من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 271.2 مليون دينار، أو ما نسبته 58.5٪، لتصل إلى 192.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لتراجع الأسعار بنسبة 37.9٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 33.2 مقارنة بذات الفترة من عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 92.1 مليون دينار، أو ما نسبته 17.5٪، لتصل إلى 618.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 60.4٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**5,909.1**	**5,891.7**	**-0.3**
وسائل النقل وقطعها	**526.3**	**618.4**	**17.5**
كوريا الجنوبية	106.2	135.2	27.3
اليابان	113.2	131.0	15.7
الولايات المتحدة	83.2	107.4	29.1
المشتقات النفطية	**514.0**	**284.3**	**-44.7**
السعودية	201.0	122.6	-39.0
إسبانيا	0.2	54.6	-
إيطاليا	18.4	29.6	60.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**253.1**	**255.9**	**1.1**
الصين	95.2	97.0	1.9
تايوان	84.3	82.5	-2.2
تركيا	14.9	23.8	59.8
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**149.0**	**235.6**	**58.2**
الصين	41.7	66.5	59.7
إيطاليا	10.3	22.9	121.3
الولايات المتحدة	10.4	20.9	101.2
الحنطة ودقيقها	**42.6**	**212.6**	**398.9**
رومانيا	21.0	170.3	711.0
النفط الخام	**463.4**	**192.2**	**-58.5**
السعودية	463.4	192.2	-58.5
الحديد والصلب	**184.4**	**190.4**	**3.3**
الصين	79.1	53.0	-33.0
إيران	18.4	33.9	84.9
أوكرانيا	13.2	20.8	57.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

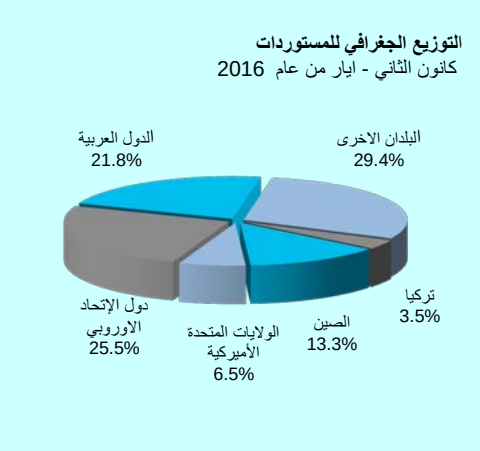

- ارتفاع مستوردات المملكة من آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها بمقدار 86.6 مليون دينار (58.2٪) وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا والولايات المتحدة ما نسبته 46.8٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من الحنطة ودقيقها بمقدار 170.0 مليون دينار وقد شكل سوق رومانيا ما نسبته 80.1٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الحنطة ودقيقها" و"النفط الخام" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 33.8٪ من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 مقابل 36.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا ورومانيا وتركيا والإمارات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 على ما نسبته 51.3٪ من إجمالي المستوردات مقابل 53.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 25.8 مليون دينار، أو ما نسبته 8.1٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 343.5 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 104.7 مليون دينار، أي بنسبة 2.8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليصل إلى 3,841.4 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2016 بنسبة 4.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 238.0 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.3٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 1,274.2 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر حزيران من عام 2016 انخفاضاً مقداره 43.7 مليون دينار (18.2٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 196.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بمقدار 48.5 مليون دينار (3.6٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 1,300.1 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر حزيران من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 1.2 مليون دينار (1.7٪) لتصل إلى 73.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال النصف الأول من عام 2016 فقد ارتفعت مدفوعات بند السفر بمقدار 28.4 مليون دينار (6.9٪) مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتصل إلى 441.9 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2015 إلى ما يلي:

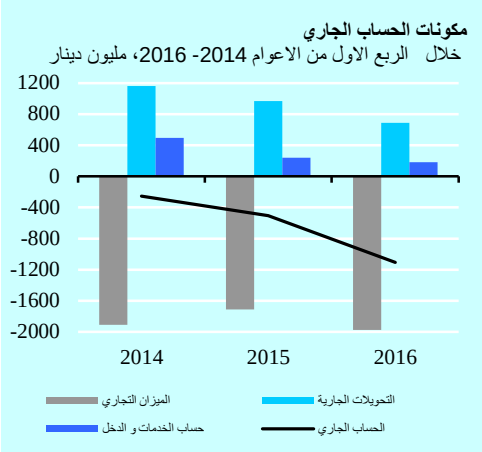

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,106.7 مليون دينار (17.7٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 557.7 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الربع الأول من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,206.4 مليون دينار (19.3 من GDP) مقارنة مع 688.7 مليون دينار (11.4 من GDP) في الربع الأول من عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 218.9 مليون دينار (12.5٪) ليصل إلى 1,976.4 مليون دينار مقابل 1,757.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015.
- انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الربع الأول من عام 2015 بمقدار 49.8 مليون دينار ليبلغ 172.3 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لوفر مقداره 8.4 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 11.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 0.4 مليون دينار ليبلغ 41.1 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.0 مليون دينار ليصل إلى 49.5 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 276.9 مليون دينار ليصل 689.0 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2016 بمقدار 31.3 مليون دينار ليبلغ نحو 99.7 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 245.6 مليون دينار ليصل إلى 589.3 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من عام 2016، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 795.9 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 119.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 355.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 237.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 15.3 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 9.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 18.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 76.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 426.7 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 71.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2016 التزاماً نحو الخارج بلغ 25,354.6 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 24,412.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 397.5 مليون دينار ليصل إلى 18,260.4 مليون دينار، حيث انخفض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 388.6 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 544.3 مليون دينار ليصل إلى 43,615.0 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 382.2 مليون دينار ليبلغ 21,728.3 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 117.9 مليون دينار ليبلغ 3,566.8 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 72.6 مليون دينار ليبلغ 7,693.7 مليون دينار.